مخرجات
المحور السياسي

المشاورات اليمنية – اليمنية
تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الأمانة العامة لمجلس التعاون
29 مارس – 7 أبريل 2022م

تقييم الوضع الراهن:

مداخلات المشاركين في المشاورات:

أولاً: ضعف الحكومة الشرعية ومؤسسات الدولة:

- ضعف الحكومة الشرعية وعدم قدرتها على التواجد بصورة دائمة ومستقرة في الأراضي اليمنية.
- ضعف مؤسسات الدولة حيث إن المنظومات الرسمية كاملة تعاني من الفشل طيلة الثماني سنوات الماضية، ومن المناسب أن يكون هناك حكومة تكنوقراط ومن فشل سابقاً يتم استبعاده وضخ دماء جديدة.
- غياب دور المؤسسات التشريعية (مجلس النواب والشورى) والقانونية والقضائية، وضعف السلطة التنفيذية بما فيها الحكومة ورئاسة الجمهورية، يتطلب إعادة هيكلة الشرعية كاملة (رئاسة جمهورية وحكومة).
- الصدمات التي تتعرض لها الحكومة اليمنية الشرعية من المكونات السياسية في الداخل والخارج أدي إلى ضعفها وضياع الجهود والوصول إلى هذا الوضع.
- انتشار الفساد وعدم وجود منظومة لمكافحة الفساد.
- فقدان مبدأ الثواب والعقاب وغياب الحوكمة في مؤسسات الدولة أدي إلى تدهور الوضع داخل اليمن.
- ضعف التنسيق بين الحكومة المركزية والأقاليم والمحافظات اليمينة.

- دعـوة الـبعض للمحافظـة عـلى الحكومـة الشرـعية الحاليـة وعـدم هـدم البنيـان ودعـم مؤسسـاتها مـن خـلال وضـع آليـات لبنـاء المؤسسـات ووضـع اسـتراتيجية مشتركة لمعالجة حالتين الانقلاب والانفلات.

ثانياً: جماعة الحوثي الإرهابية السبب الرئيسي للأزمة في اليمن، وتأثير بعض التطورات الإقليمية والدولية:

- الإجماع على أن جماعة الحوثي الإرهابية هي السبب الرئيس للأزمة في اليمن.
- ارتبـاط جماعـة الحـوثي بـإيران وأهـدافها في المنطقـة وأن لـديها مشرـوع أكـبر عـلى الأمة العربية.
- عملـت جماعـة الحـوثي عـلى تغيـير منـاهج التعلـيم لتكـون متوافقـة مـع أفكـارهم وعقيدتهم بهدف التأثير على الأجيال القادمة.
- إلغـاء تصـنيف جماعـة الحـوثي كمنظمـة إرهابيـة مـن قبـل الولايـات المتحـدة الأمريكية.
- المـؤثرات الإقليميـة والدوليـة عـلى الشـأن اليمـني كالاتفـاق النـووي وارتبـاط جماعـة الحـوثي بـإيران، وتـأثير الحـرب الروسـية الأوكرانيـة عـلى الأوضـاع في اليمن، قد تجعل المجتمع الدولي يتجاهل ما يحدث في اليمن.
- غيـاب رؤيـة دوليـة موحـدة لإيجـاد تسـوية شـاملة للحـرب في الـيمن وعـدم جديـة المجتمـع الـدولي في تنفيـذ قـرارات الشرـعية الدوليـة، وفي مقـدمتها قـرار مجلـس الأمن 2216 الصادر عام 2015م.
- عـدم الالـتزام بتنفيـذ المبـادرات والاتفاقيـات الدوليـة وعـلى رأسـها اتفـاق الريـاض، حيـث أن اتفـاق الريـاض هـو الأسـاس لإيجـاد حـل لمعضـلة الدولـة اليمنيـة والأزمة الراهنة، ويقدم خارطة طريق يجب دعمها والعمل على تنفيذها.

ثالثاً: الانقسام بين المكونات والأحزاب السياسية اليمنية، وضعف العلاقة بين الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة:

- الانقسـام وعـدم التوحـد وتصـادم المصـالح والأهـداف بـين المكونـات والأحـزاب السياسـية اليمنيـة هي مـن أهـم الأسـباب في عـدم الوصـول للحـل السـياسي وإنهـاء الأزمـة في الـيمن. بعبـارة أخـرى، كـل الـوزراء يقفـون حيـث يقـف الحـزب والأمـر ذاته ينطبق على كثير من المسئولين الآخرين من رؤساء المحافظات ونحوها.

- الصراعات بين الأحزاب والمكونات السياسية لأهداف مصالحهم الشخصية وعدم تغليب المصلحة العامة أدى إلى قوة الحوثي وفرض سيطرته على اليمن.
- ضعف العلاقة بين الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة أدى إلى ركود الحياة السياسية وانعدام الأفكار والرؤى.
- الصراعات البينية ذات أبعاد وأسباب متعددة، من أهمها الإقصاء والتهميش، مما أدى إلى الفشل في تحقق الشراكة والتوحد اللذين يؤديان إلى الانتقال بكامل المقومات السياسية نحو الإيمان بحق المواطنة المشتركة والعدالة والمساواة.
- أبدى غالبية الأحزاب والمكونات السياسية رغبتهم بنسيان الماضي والصراعات البينية والبدء من جديد وأن يكون هناك ميثاق شرف أو اتفاق شراكة بين جميع الأحزاب لتوحيد الصفوف وإنهاء الأزمة في اليمن.

رابعاً: ضعف التنسيق بين الحكومة الشرعية وتحالف دعم الشرعية في اليمن :

- غياب الرؤية الاستراتيجية لدول التحالف لدعم الشرعية في اليمن، وضعف التنسيق بين الحكومة الشرعية ودول التحالف، وغياب الأهداف والأولويات المشتركة.
- عدم وجود غرفة عمليات مشتركة بين التحالف والحكومة الشرعية وعدم وجود خارطة طريق سياسي عسكري لهما.
- كلما طالت الحرب تضاءلت الثقة في الشرعية والتحالف وهو الأمر الذي قاد البعض للالتحاق بالحوثي بسبب اليأس من إيجاد حلول حقيقية.
- دول التحالف يدعمون مجاميع مسلحة مختلفة وكل مجموعة تتبع للجهة التي تدعمها.
- عدم وجود ضغط ورعاية خليجية كافية لإتمام اتفاق الرياض، وأن الاتفاق عالج الجانب الأمني والعسكري ولم يعالج الجانب السياسي.

خامساً: عدم الاستقرار السياسي أثر على الوضع الداخلي في اليمن:

- الوضع الراهن في اليمن أدي إلى التمزق الاجتماعي وتشتيت الأسر والطائفية وغيره من التأثيرات الاجتماعية التي أدت بدورها إلى انتشار الإرهاب والعنف.

- انتشار السلاح في اليمن أدى إلى زيادة العنف والدمار.
- تدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام في اليمن.
- لا يوجد دعم لجيش وطني نظامي يعمل بمهنية.

التحديات التي تواجه الوضع الراهن:

أولا: غياب الحكومة الشرعية عن التواجد داخل اليمن وضعف إدارتها وانعدام الثقة فيها:

- غياب الحكومة الشرعية وقيادات الدولة والأحزاب وعدم قدرتها على التواجد داخل اليمن بصورة دائمة، وعدم تأمين العاصمة المؤقتة عدن لتكون مقراً للحكومة الشرعية ومؤسساتها، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة ووضع الآليات والأهداف لمزاولة نشاطها داخل الأراضي اليمنية.
- ضعف مؤسسات الدولة بسبب ظروف الحرب بما في ذلك الرئاسة ورئاسة الحكومة والأجهزة الرقابية والحاجة إلى إعادة هيكلتها بما يتناسب مع ظروف الحرب.
- ضعف الحكومة الشرعية المتمثلة في الرئاسة والحكومة ومجلس النواب وعدم الانسجام بين أجهزتها وغياب العمل بروح الفريق الواحد.
- عدم تمكن الحكومة الشرعية من بسط قراراتها في ظل تغول بعض المؤسسات على سلطة الدولة وتغول السلاح المنفلت على الأرض وعلى سلطة المحافظات في الأراضي المحررة.
- ضعف السياسة الخارجية للحكومة الشرعية وضعف الجانب الدبلوماسي أدى إلى توغل الحوثي في دوائر صنع القرار الغربية وكذلك المنظمات الدولية.
- التفرد باتخاذ القرارات وعدم اشراك المختصين في اتخاذها.
- عدم الالتزام بمعايير شغل الوظائف وتقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة فيما يتعلق بالتعيينات.
- غياب السلطات التشريعية والأجهزة الرقابية وعدم القيام بدورها المطلوب في الرقابة والتشريع.
- ضعف التمثيل السياسي للمرأة وعدم تمكينها وإعطائها دور في مراكز صنع القرار.

ثانياً: تعدد وظهور قوى وكيانات مسلحة جديدة:

- ظهور مكونات وقوى مسلحة جديدة من خارج إطار الدولة وانفرادها بالسيطرة على نطاق جغرافي ومناطقي.
- عدم سيطرة الحكومة الشرعية على الأوضاع الأمنية وعدم دعم قوات نظامية تعمل بمهنية، برزت قوى وكيانات عسكرية محلية تغولت على السلطات المحلية وعلى قرارات الدولة الشرعية.
- ضعف خدمات الدولة المقدمة خاصة في المحافظات التي تسيطر عليها الشرعية، وغياب الحكومة الشرعية، وإهمالها، وعدم قدرتها على تقديم الخدمات تجاه المواطنين، هو ما دفع بجهات أخرى والقوى المختلفة بالظهور على الأرض لملء الفراغ.

ثالثاً: رفض جماعة الحوثي الإرهابية لمسارات السلام وضعف الإرادة الدولية لإنهاء الأزمة في اليمن:

- الإجماع على أن جماعة الحوثي الإرهابية هي السبب الرئيس للأزمة في اليمن.
- رفض جماعة الحوثي الالتزام بمسار السلام والإصرار على العمل العسكري واستخدام السلاح والعنف.
- ارتباط جماعة الحوثي بإيران وأهدافها في المنطقة حيث يعد قرار السلام ليس بيد الجماعة الخاضعة للتأثير الإيراني.
- ضعف الإرادة الدولية في تنفيذ القرارات الدولية وإيجاد تسوية شاملة للحرب في اليمن.
- ضعف دور المبعوث الأممي في قضية اليمن، حيث وصف أنه تحول إلى مكتب استشاري بدلاً من أن يكون جزءاً من الحل.
- تراجع الملف اليمني عن أولويات الاهتمامات الدولية بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية.

رابعاً: الانقسام بين الأحزاب والمكونات السياسية والأطراف المختلفة، وعدم توحدها لمواجهة الانقلاب الحوثي وإنهاء الأزمة اليمنية:

- الانقسام وتصادم المصالح والأهداف بين مكونات الحكومة اليمنية والأحزاب السياسية بسبب تغليب المصالح الشخصية أو الحزبية على مصلحة الدولة اليمنية.

- ضعف العلاقة بين الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة أدى إلى ركود الحياة السياسية، والشكوى من عدم تمثيلها في أي من مؤسسات الدولة.
- عدم تضامن جميع مؤسسات الدولة اليمنية والأحزاب والمكونات السياسية بما يحقق المصالح الشرعية ككيان موحد قوي يستطيع مجابهة الحوثي، ويستطيع وضع نموذج أفضل للشعب اليمني.
- يعاني اليمنيون من أزمة هوية وطنية في ضوء انقسامات مناطقية ودينية في ظل تدخلات خارجية.
- تمدد الانقلاب الحوثي وزيادة قوته بسب انقسام القوى والأحزاب السياسية وضعف الحكومة الشرعية.
- الانفلات والتراشق الإعلامي بين القنوات المحسوبة على الحكومة الشرعية، وعدم توحدها وفساد بعضها، والمزايدات السياسية لمكونات الشرعية الأخرى بما يؤثر سلبا على تماسك هذه الأحزاب ووقوفها صفا تجاه الحوثي، وهو بخلاف ما يقوم به الحوثي في قوة وسائل الإعلام مما يحتم ضرورة ضبط الإعلام بميثاق شرف موحد.
- عدم الالتزام بتنفيذ اتفاق الرياض والخلل في لجان المتابعة، وعدم وجود ضمانات تنفيذ واضحة لأي اتفاق لمشاورات ومفاوضات لاحقة.

خامساً: ضعف التنسيق بين الحكومة الشرعية وتحالف دعم الشرعية في اليمن:

- وجود فجوة بين علاقة الحكومة الشرعية والتحالف وضعف الثقة بينهما مما انعكس على دعم قوى سياسياً وعسكرياً بعيداً عن مؤسسات الدولة.
- غياب الرؤية الاستراتيجية لدول التحالف لدعم الشرعية في اليمن، وضعف التنسيق بين الحكومة الشرعية وبين التحالف، وغياب الأهداف والأولويات المشتركة.
- تعامل التحالف مع الحكومة الشرعية بخصوصها كمكون من المكونات وليس كإطار شرعي يمثل الإرادة الشعبية.
- فقد الشعب اليمني ثقته بالتحالف وبالحكومة الشرعية بسبب إدارة الحرب وإطالتها.

سادساً: تردي الخدمات وتعطيل الموارد الأساسية والفوضى داخل اليمن:

- الفساد والمحسوبية كأحد التحديات التي تواجه الشعب اليمني.
- تعطيل الموارد الرئيسية للبلد ومنها الموانئ والمطارات والنفط والغاز.
- ضعف الاقتصاد وتدهور سعر صرف الريال اليمني.
- سوء التعليم والفقر والمجاعة والتشرد التي تعصف بالضعفاء من الشعب اليمني والذي يتم استغلالهم لتعميق الانقسام اليمني.
- انتشار السلاح وبيعه في اليمن بشكل عشوائي من أسباب العنف وانعدام الأمن.

الحلول وآليات التنفيذ:

بعض الأفكار والحلول وآلية تنفيذها ومن أبرزها:

- إعادة هيكلة وتشكيل الدولة اليمنية ومؤسساتها بما في ذلك الرئاسة ورئاسة الوزراء.
- أخذا بالاعتبار حالة الحرب والطوارئ التي تمر بها البلاد، النظر في تشكيل مجلس رئاسي يتولى اتخاذ القرارات اللازمة خلال الفترة الانتقالية إلى حين انتهاء الحرب وإجراء الانتخابات القادمة حسب المبادرة الخليجية.
- عودة الدولة والحكومة للداخل اليمني لممارسة مهامها بالشكل المطلوب.
- العمل على المرجعيات الشرعية وأهمها الدستور والمرجعيات الثلاث، المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرار مجلس الأمن رقم 2216 بالإضافة إلى اتفاق الرياض. (رأى البعض الاكتفاء بالدستور كمرجعية وحيدة للدولة دون المرجعيات الثلاث الأخرى).
- توحيد مكونات الشرعية والقوى العسكرية والقوى والمكونات السياسية والخروج بميثاق شرف والعمل تحت مظلة الشرعية لمواجهة الحوثيين (قيادة موحدة).
- تشكيل لجنة عسكرية وغرفة عمليات موحدة بين الحكومة الشرعية والتحالف لإدارة الجيش والأمن لضبط الجانب الأمني في المناطق المحررة.
- تصويب العلاقة بين الحكومة الشرعية ودول التحالف والاتفاق على رؤية واستراتيجية عمل جديدة تناسب التطورات والتحديات على الساحة الوطنية والإقليمية.

- التحرك الدولي وترتيب الملف التفاوضي مع المبعوث الأممي والأمم المتحدة (عبر الشراكة مع جميع المكونات وليس الحكومة وحدها).
- توحيد الخطاب الإعلامي والالتزام بميثاق شرف إعلامي بين جميع الأطراف المناهضة للمشروع الإيراني في اليمن.
- تشكيل فرق من الأحزاب والمكونات السياسية والمستقلين المشاركين في المشاورات اليمنية – اليمنية بشأن:
  1. التفاوض السياسي مع الحوثيين وإعداد استراتيجية مفاوضات فاعلة.
  2. مراجعة وتقييم مستوى تنفيذ اتفاق الرياض.
  3. المصالحة بين مكونات الشرعية المختلفة.

- تشكيل فريق لمتابعة مخرجات هذه المشاورات اليمنية – اليمنية (ليصبح فريقاً استشارياً للحكومة وممثل الشراكة).
- وجود أطراف ضامنة قادرة على الضغط على مختلف المكونات السياسية لأجل تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه وما ينتج عن هذه المشاورات.
- أهمية أن تشمل التوافقات ومخرجات هذه المشاورات التطمينات اللازمة والضمانات لمعالجة القضية الجنوبية لأبناء جنوب اليمن.
- تعزيز الضمانات الأمنية بالتنسيق مع التحالف لتأمين عودة كافة مؤسسات الدولة لداخل المناطق المحررة وتأمين الحماية لها لممارسة مهامها دون الخوف على حياة أفرادها.
- تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة الشرعية والمستقلين والأحزاب والمكونات السياسية وتحالف دعم الشرعية باليمن لتحديث تنفيذ اتفاق الرياض، وتكوين هيئة رقابية وتشريعية تشرف على أداء الحكومة، وتكون الضامن لتنفيذ قراراتها لتذليل العقبات، خاصة في البنود المختلف عليها التي تواجه استكمال تنفيذ الاتفاق وفي مقدمة ذلك الشق العسكري والأمني والذي من شأنه توفير المناخ الآمن لعودة مؤسسات الدولة إلى العاصمة المؤقتة عدن.
- النظر إلى الأمور المستجدة على الواقع الحالي وذلك عبر إقرار قوانين لإصلاح الضرر الحاصل نتيجة الحرب، وكذلك إقرار القوانين المتعلقة بإعادة الإعمار وانتهاءً بوضع أسس مفاوضات الحل السياسي الشامل.

- الاقتراح بإنشاء مجلس رئاسي، أو أن يكون هناك نائبين للرئيس ورئيس الوزراء والوزراء يكون أحدهما من الشمال والآخر من الجنوب، لضمان المناصفة في مؤسسات الدولة.
- توسيع الحكومة لتضم المكونات السياسية والأقاليم الأخرى الغير ممثلة في الحكومة الحالية.
- تفعيل هيئة مكافحة الفساد أو إعادة هيكلتها لتحقيق المحاسبة والشفافية على أداء مؤسسات الدولة كافة.
- تفعيل الهيئات التي تعطلت أعمالها خلال الفترة السابقة مثل هيئة المناقصات والمزايدات وذلك وفق القانون والدستور، كذلك تشكيل مجلس الشورى بما يضمن تمثيل كافة القوى والمكونات السياسية.
- تعيين فترة انتقالية محددة يتم التوافق عليها لإصلاح مؤسسات الدولة وتمكين الحكومة من بسط سيطرتها على كافة مفاصل دولة بشكل تام بما يلبي طموحات وتطلعات الشعب اليمني.
- النظر في هيئة مستشاري الرئيس، ومدى إمكانية توسيعها لتشمل كافة القوى والمكونات السياسية، وتكون ذات صلاحيات خلال الفترة الانتقالية القادمة أو الاستغناء عنها بحيث لا تكون عبئاً على تنفيذ إصلاحات مؤسسات الدولة.
- مقترح أن يكون هناك مبادرة من مجلس التعاون لعمل الحوار الجنوبي - الجنوبي لكافة التيارات والمكونات السياسية الجنوبية.
- توحيد وحوكمة قنوات الدعم المختلفة والتي تشمل الدعم الاقتصادي والعسكري والإنساني لتكون حصراً عبر الحكومة اليمنية لتقوية الحكومة وبسط سيطرتها على مفاصل الدولة بشكل أكبر.
- تفعيل المؤسسات الرقابية وأدواتها كمجلس النواب والمحكمة الدستورية والمحكمة الإدارية.
- الاقتراح بتشكيل حكومة حرب لمواجهة الحوثي وتتكون من رئيس وعدد محدود من الوزراء كوزير الدفاع والداخلية يردفها مستقلين تكنوقراط ويشرف عليها مجلس مكون من كافة المكونات السياسية، وتعمل على تهيئة الأجواء لتشكيل حكومة وفاق وطنية وتستكمل مؤسسات الدولة الأخرى.
- إنشاء هيئة وطنية يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية تضم كامل المكونات السياسية تتولى إصلاح مؤسسات الدولة وتكون قراراتها ملزمة.

- إنشاء مجلس القضاء الأعلى بالتوافق ليكون اللبنة الأولى لإصلاح المؤسسة القضائية.
- توقيع ميثاق شرف سياسي بين القوى والمكونات السياسية يحفظ العهود والتوصيات التي عليها إجماع ويلتزم بمرجعيات الحل السياسي.
- توحيد مختلف التشكيلات العسكرية وإعادة تشكيل هيئة الأركان اليمنية ودمج القوات المختلفة العاملة في مناطق العمليات تحت مكون عسكري واحد تحت إشراف هيئة الأركان للقوات المسلحة اليمنية.
- تشكيل لجنة مشتركة يمنية خليجية لتقييم العلاقة بين الشرعية اليمنية والتحالف الداعم لها وآليات تنفيذ اتفاق الرياض، وتأطيرها في إطار مؤسسي- وقانوني بما يضمن الشراكة الحقيقية والتعاون المستمر.
- أهمية طي صفحة الماضي وتشكيل لجان للتآخي بين المكونات السياسية على اعتبار أن الجميع مشترك في ضرورة مواجهة الحوثي لعودة السلام والاستقرار باليمن.
- أهمية تفعيل الشراكة مع دول مجلس التعاون وكذلك تفعيل عضوية اليمن في اللجان المشتركة مع المجلس بما يرفد القرار اليمني ويساعد على إيجاد مساحات الحل السياسي لعقد لقاءات مشتركة.
- مواجهة المشروع الإيراني في المنطقة من خلال التنسيقات البينية وخاصة باليمن في إطار علاقة الحكومة الشرعية مع تحالف دعم الشرعية.
- رفع العقوبات المفروضة عن الرئيس الراحل علي عبدالله صالح وأبناءه.
- أهمية إدراك أن معسكر الحوثيين لديه التفوق في السيطرة على الأرض أما معسكر الشرعية فلديه التفوق في قوة المرجعيات القانونية والدستورية.
- أهمية وجود لجنتين في العلاقة مع التحالف، لجنة سياسية للتنسيق بين الحكومة الشرعية والتحالف لتجاوز العقبات ولجنة عسكرية للتنسيق لضمان أمن المناطق المحررة ودمج التشكيلات العسكرية على الأرض ضمن قيادة موحدة.
- استعادة وحدة الدولة على أساس المواطنة المتساوية والشراكة الحقة في السلطة والثروة، وليس دولة الفريق الواحد أو المنطقة الواحدة أو المذهب الواحد أو العرق الواحد وتجريم العنصرية.
- تركيز الاهتمام على تثبيت الهدنة والالتزام بها بغطاء ودعم دولي.

- تفعيل المجلس التنسيقي اليمني – السعودي.
- التأكيد في مخرجات هذه المشاورات على أهمية الحفاظ على الشرعية كضرورة وطنية ودولية لحفظ كيان الدولة اليمنية، وعلى أساس الشرعية الدستورية المتمثل بالدستور اليمني.
- تشكيل تحالف وطني واسع يضم جميع الأحزاب اليمنية ويكون له رؤية وطنية وشكل تنظيمي أشبه باللقاء المشترك.
- التأكيد أنه في حال إصدار ميثاق شرف يجب أن يتضمن ذكر القضية الجامعة للمكونات السياسية، وهي مواجهة الحوثي والمشروع الإيراني، ووقف المهاترات الإعلامية بين المكونات السياسية عبر الالتزام بالثوابت الوطنية، وتأجيل النقاش في القضايا الخاصة للمكونات السياسية إلى ما بعد استعادة الدولة وانتهاء الأزمة، مع ضرورة الحفاظ على المرجعيات.
- تشكيل لجنة من مختلف القوى والمكونات السياسية والتحالف دعم الشرعية في اليمن وذلك من أجل تقييم المرحلة السابقة ووضع رؤية استراتيجية جديدة.
- التوصية باعتبار اتفاق الرياض رابع مرجعيات الحل السياسي في اليمن.
- التوصية بعقد لقاءات دورية بين مختلف المكونات السياسية ومجلس التعاون وتحالف دعم الشرعية في اليمن، لإيجاد خارطة طريق متكاملة بعد إيقاف الحرب لتنسيق عملية إعادة الإعمار والتنمية.
- أهمية تفعيل الدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية البرلمانية مع تفعيل الحملة الإعلامية بما يساند الشرعية.

أوراق العمل والتقارير والعروض المرئية والمداخلات المكتوبة:

بالإضافة إلى المداخلات الشفهية، تم تقديم عدد من أوراق العمل والتقارير والعروض المرئية والمداخلات المكتوبة.